إدارة الترك العثمانيين:

لما لم يعهد عثمان الأول مؤسس السلطنة العثمانية بولاية العهد لابنه البكر علاء الدين، وعهد بها إلى ابنه الثاني أورخان، تولى الأخ الأكبر أمور الدولة، وكان أول صدر أعظم فيها، ولُقب بلقب «باشا»، ومن عادة الأتراك أن يطلقوا على بكر الأولاد «آغابك»،١٤٦[١] وأطلقوا على علاء الدين «باش آغا»؛ أي رئيس الأخوة، وتفرغ[٢] هذا الصدر الجديد لوضع أنظمة وقوانين للحكومة، فكان واضع أساس إدارتها، فخدم الدولة بأوضاعه خدمة حسنة، وكان والده[٣] كلما استفاضت فتوحاته، يقسم البلاد المفتتحة إلى أفضية وألوية، فيتولى القضاء قاض، ويتولى اللواء عامل يُدعى أمير اللواء، ويقسم الأرضين قسمين: قسما يجعلها إقطاعا للجند، وقسما يسميه الخاص، يستثمره أبناء الملك والوزراء والأمراء والرجال العظام، وما بقي من الأرض يدعونه الخاص الملكي يُدفع ريعه لخزانة الدولة.

---

(١) معنى الآغا بالتركية العظيم أو الآمر أو الرئيس، وهو عنوان شرف جُعل بأخرة لقبًا للرجل الأمي الذي لا يكتب ولا يقرأ، وخصوا كلمة «أفندي»، وهي رومية الأصل بمن يقرءون ويكتبون ويطلقونها على العلماء وأرباب الأقلام. ومعنى الأفندي الصاحب والمالك والمولى والسيد والمتعلم، ومعنى «بك» العظيم أو الرئيس أو المقدم، و«بكلربك» هو رئيس البكوات، وهي رتبة ملكية تكون بين رتبة الوزارة ورتبة أمير الأمراء، وأصل لقب «باشا» «باش آغا»؛ أي رئيس الرؤساء تُطلق على أرباب الأقلام والسيف في مراتب معينة في القوانين الجندية والملكية، ولما أُصلحت الأمور العسكرية والملكية والعلمية في زمن السلطان أورخان ومن خلفه من السلاطين، أحدثت بعض رتب خاصة بالمناصب لا يتجاوز عددها الأربعة، ولا يتجاوز أربابها السبعين أو الثمانين، وكانت رتبة الوزارة توجه إلى الصدر الأعظم وعلى صاحب الخاتم وناظر المالية، وكان لقب «صاحب السعادة» «سعادتلو» خاصا بالسلطان إلى عهد سليمان القانوني، ويخاطب الصدور العظام رجال الدولة بلقب «صاحب العزة» «عزتلو»، ولا تُمنح الرتب إلا مقابل خدمة ... وفي سنة ١٢٤٨ه أدخل بعض التغيير في الرتب والألقاب، ثم كثرت الرتب والأوسمة حتى أصبحت أشبه بالهزل على عهد عبد الحميد الثاني، وألغى الدستور هذه السخافات.

(٢) قاموس الأعلام لشمس الدين سامي.

(٣) عثمانلي تاريخي، أحمد راسم.

وقف الأتراك العثمانيون في حكومتهم مع حدود الشرع الإسلامي، واتخذوا قضاة يحكمون بين الناس، وأخذوا يعدلون ما وضعوا من قوانين الإدارة بحسب الزمن، ولما كان السلطان مصدر كل تقنين كسائر الحكومات الإسلامية السالفة، كان الوزير يعرض رأيه على الملك فإما أن يقبله، وإما أن ينفيه. وكان للسلطان وزير واحد في أول الأمر، ثم صار للدولة رئيس وزراء، ثم وزيران وثلاثة وأربعة وخمسة. والصدر أو رئيس الوزراء، هو نائب السلطان ينظر في أمور الدولة، وهناك طبقات «الآغوات»، وهم قواد الجيوش. ومدار الدولة على أقطاب أربعة: الصدر الأعظم وقاضي العسكر، «والدفتردار»؛ أي صاحب السجل وهو وزير المال، «والنشانجي»؛ أي رئيس الرماة وهو وزير الحربية.

ويجتمع وزراء السلطنة في الديوان السلطاني تحت قبة لهم، ولذلك دعوا بوزراء القبة، والصدر الأعظم ينظر في مصالح الناس في داره ويطلقون عليه «باب الباشا» أو «باب الوزير»، ثم أطلق عليه «الباب العالي»، وبعد زمن أخذوا يطلقون اسم «الباب العالي» على مجموعة دواوين الدولة أو الوزارات، وفي عهد الفاتح أنشأوا يطلقون على المتصرف اسم «بك اللواء»، وعلى الوالي «بك البكوات» «بكلربكي»، وأصبح أهل الزعامة والمقاطعات تحت إدارة المتصرفين والولاة، وقسم الروم إيلي على عهد الفاتح إلى ٣٦ لواء والأناضول مثله،[1] وكانت وارادات الدولة مائة وعشرين مليون دوكا ذهبًا.

قال ابن بطوطة[2] وقد زار آسيا الصغرى على عهد أورخان: إن هذا السلطان أكبر ملوك التركمان وأكثرهم مالا وبلادًا وعسكرًا، وله من الحصون ما يقارب مائة حصن،

---

(١) الأناضول «محرفة عن أناطولي»، وكان الروم يطلقونها على شبه جزيرة «آسيا الصغرى»، ومعنى الأناطولي بلسانهم البلاد الشرقية؛ لأن آسيا الصغرى تقع إلى شرقي بلادهم، و«روم إيلي» كلمة أطلقها العثمانيون على القسم الذي فتحوه في أوروبا من الممالك، وكانت حدود الروم إيلي تختلف بتقدم الفتوح وتراجعها، وأغلب الجغرافيين على أن الروم إيلي هي ما يُعرف اليوم بشبه جزيرة البلقان.

(٢) تحفة النظار لابن بطوطة.

وهو في أكثر أوقاته لا يزال يطوف عليها، ويقيم بكل حصن منها أياما لإصلاح شئونه وتفقد حاله، ويُقال: إنه لم يقم قط شهرًا كاملًا ببلد ويقاتل الكفار ويحاصرهم.

عاشت إمارة بين عثمان إلى ما بعد أورخان ثاني ملوكها في حالة أشبه بالبداوة، لا يأوي سادتها إلى غير المضارب والخيام،[١] ولما فتح ثالث ملوكهم مدينة أدرنة ونقل إليها عاصمته من بروسا؛ أي انتقل من آسيا إلى أوروبا ظلت الأخلاق البدوية مستحكمة في أخلاق الأتراك، وتكاد تكون أوضاع حكومتهم على حالة ابتدائية، وكان رابعهم ييلديرم بايزيد يجلس بكرة النهار[٢] في براح متسع، ويقف الناس على البعد منه وهو يراهم، فينظر في ظلاماتهم، ويقضي بينهم فيما هم فيه مختلفون في الحال، وما كان يمكن أحد من التعرض لمال أحد من الرعية حيٍّا ولا ميتًا، وإن مات ولا وارث له يُودع ماله عند القاضي، وكل من غزا معه لا يعرض لشيء مما يحصل بيده، وكان الأمن فاشيًا في بلاده حتى ليمر الرجل بالجمل مطروحًا بالبضاعة فلا يتعرض له أحد، وينام الناس[٣] مفتحة أبوابهم لا يسطو عليهم لص، ولا يريد أحد بأحد سوءًا.

قال المقريزي: «وكان يشترط على كل من يخدم بايزيد ألا يكذب ولا يخون، ولكنه يصنع من الشهوات ما أراد، وكان الزنا واللواط وشرب الخمر والحشيش فاشيًا في بلادهم يتظاهرون به.» وفي أيام بايزيد وضع الخراج على الأرضين والعقارات.

كان جيش السلطان العثماني مؤلفًا من مماليك يشبه جند مصر والشام على عهد دولتي المماليك البرجية والبحرية، فأبدع قره خليل جاندارلي[٤] وزير السلطان أورخان تأليف جيش الإنكشارية، وسنت الدولة نظام اللقطاء (دوشرمة) القاضي بأن يُؤخذ بعض أولاد النصارى، ويُعنى بتربيتهم وتهذيبهم تهذيبًا إسلاميٍّا، حتى إذا بلغوا سن التجنيد يُرسلون إلى الثكنات العسكرية في العاصمة، فكان تأليف هذا الجيش وضعًا حديثًا عظم به سلطان الدولة العثمانية، وبه تهيأت فتوحها؛ وذلك لأن الجيش الإنكشاري كان جيشًا

(١) صبح الأعشى للقلقشندي.

(٢) الخطط للمقريزي.

(٣) قاموس الأعلام لشمس الدين سامي.

(٤) خطط الشام للمؤلف، م٤.

مدربًا تحت الطلب، ليس لدولة من الدول جيش مثله، وكان عدده بادئ بدء ستة آلاف، وقيل ألف جندي، ثم كثر فبلغ مائة ألف وهو يُقسم إلى كتائب، ويُدرب أفراده في الولايات على الكر والفر، ويعيشون عيش الجند والغزاة، ويُستخدم بعضهم في خدمة الولاة، أو في مزارع أرباب الإقطاعات، وفي حوانيت أرباب الصناعات، ويعيش الفرد منهم بمياومات ضئيلة، وهي «إقجه»[١] واحدة في اليوم، تُزاد لمن ثبتت كفاءته في الحرب، وتُصرف لهم مرة في كل ثلاثة أشهر بأبهة وطنطنة، وتوزع الإقطاعات على المبرزين من ضباطهم وقوادهم يعيشون بها زمن السلم، وإذا أعلنت الحرب يجهزون أنفسهم على نفقتهم الخاصة. وأغلب الإنكشارية في الولايات فرسان، وفي العاصمة مشاة، وبلغ هذا الجيش أوج ارتقائه من سياسته أن يشغله أبدًا بالحرب؛ لتعذر إطلاق رزقه[٢] وعطائه أيام السلم باطراد، وما زال جيش الإنكشارية نافعا في الفتوح حتى دخل فيه على عهد مراد الثالث الرقاصون والمصارعون، وقيل: إنه فسد بدخول المسلمين واليهود والنور - الغجر - فأنشأوا يعصون أوامر قوادهم ويعيشون بالنهب والسرقة.

كانت واردات السلطنة تُجبى من الجزية والخراج والأملاك السلطانية، ودخل الجمارك والملاحات وأموال الغنائم، أو التكاليف الشرعية والتكاليف العرفية، وهي كثيرة جدا، والإتاوات أو خراج الممالك نصف المستقلة. ووضع محمد[٣] الثاني أساس النظام المالي وتعاوره التنظيم والإصلاح على عهد سليم الأول، وسليمان الأول، وأحمد الأول، فكانت حالة المالية حسنة في الجملة، وقد وصفها أحد قناصل البندقية في الآستانة سنة ١٥٧٣م، فقال: إن لوزارة المالية نظامًا منظمًا في الحسبانات، تضع في آخر كل سنة ميزانًا للنفقات والارتفاعات. وبعد قرن من الزمن، قال سياسي آخر: إن النظام في وضع المالية قد حسن وضعه وصنعه في تركيا، من حيث سجلاته وانتظامه

---

(١) الإقجة: نقد صغير تساوي كل ثلاث قطع منه بارة، وكل أربعين بارة قرشا، كان أول من ابتدعه بايزيد الأول (٧٩٢ه).

(٢) معلمة الإسلام، مادة سليمان القانوني.

(٣) باكورة تاريخية وفنية في الديون العمومية العثمانية لأديب الروماني:

A. Roumani: Essai historique et technique sur la dette publique ottoman.

حتى لتجد فيه كل دولة ما تتعلمه، وذلك بقطع النظر عن شيء من سوء الاستعمال يتسرب إليه، وكانت سلطة الدفتردار فوق سلطة الوزير الأعظم؛ فقد يرد ما أمر به هذا إن كان أمره غير قانوني.

وفي مبتدأ النصف الأول من القرن الثامن عشر بدأ تغير عظيم في إدارة المالية؛ وذلك بدخول طريقة الإقطاعات فبطلت «المركزية»، وقُسمت إدارة المال إلى قسمين: الأناضول والروم إيلي، وأصبحت كل دائرة تدير شئون إدارتها على ما تريد، فانقسمت الأغراض وتجزأت السلطة المالية، وأخذ الإنكشارية يدبرون أعظم مناصب المالية ويتولون الولايات، ويحولون الجزء المهم من أموال الدولة إلى ضامنهم، وكثر العجز في موازنة الدولة أوائل القرن التاسع عشر، ويُروى أن مجلس الوزراء كان مرة منعقدا ينظر في إصلاح المالية، فقال الصدر لوزير المالية: إن إصلاح مالية الدولة العثمانية لا يتم إلا بإلقاء نفط على وزارتكم العالية لتحرق بموظفيها وسجلاتها وبناياتها، وبالطبع يكون حضرة وزير المالية خارجها، ثم نعود فنبدأ بوضع جديد في المالية، وهذا كان في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

قلنا: إن التكاليف العرفية كانت كثيرة جدا، وقد أتى زمن بلغت فيه سبعا وتسعين ضريبة ورسمًا، حتى إن سليم الأول لما فتح الشام وضع مكوسًا على الأحكام الشرعية فتعطلت الحدود، وضرب على المواخير والحانات والمومسات[1] رسومًا يخجل ذكرها، وصادر تجار حلب وسمى ما أخذه منهم مال الأمان، والأنكى أنه ما كان يُحمل إلى خزانة الدولة إلا بعض هذه المغارم، والقسم الآخر يستسيغه الظلمة من العمال، وقد يضيق السلطان فيطالب الرعية بعوارض سنتين أو ثلاث مقدما، والمصادرات والغرامات والإتاوات على الغرباء، وخمس الغنائم هي جماع أموال السلطان، وجاء يوم والسلطان العثماني أغنى ملك في عصره، على ما كان أقوى ملك بجيشه وجنده، وقُدر دخله السنوي باثني عشر مليون دوكا،[2] وكان دخل شارلكان أعظم ملوك الغرب لذلك

---

(١) أعيان المائة العاشرة للنجم الغزي (مخطوط).

(٢) الدوكا: نقد ذهبي إسباني قيمته نحو عشرة إلى اثني عشر فرنكًا ذهبيًا.

العهد ستة ملايين دوكا. وبعد المائة العاشرة من الهجرة أصبح من الموارد المهمة للدولة ما يُصادر من أموال الوزراء والأمراء وغيرهم.

وقلت الموارد من الغنائم في العصور الأخيرة وكثرت الحروب، ولما نضب ما في خزائن الدولة وجيوب الرعايا حاولت الدولة منذ سنة ١٨٠٨م أن تقترض مالًا من أوروبا، وفاوضت الماليين والسياسيين فلم توفق إلى تحقيق أمنيتها إلا في حرب القرم؛ أي في سنة ١٨٥٤م، وقد أدخلت الدولة في عداد الدول الأوربية، فأخذت تقترض بالفائدة الفاحشة، ولما أعلنت الدولة إفلاسها بعجزها عن تأدية النجوم المستحقة من رأس المال ورباه، ترك أرباب الديون لها خمسة وثمانين مليون ليرة عثمانية، وسرعان ما نسيت الدولة معرة إفلاسها فعادت إلى ما كانت عليه من الإسراف، وعلى ملوكها تحمل أكبر تبعة، وكان عبد الحميد الثاني يمزج حاجاته الخاصة باحتياجات المملكة ويبالغ في الإنفاق، إلا أنه يحاول ألا يستدين من الغرب ما أمكن.

والواقع أن الإسراف بعد محمد الفاتح أصبح محسوسًا في جميع الطبقات التركية، واستلزمت الحياة الجديدة التي دخل الأتراك في طورها إنفاقًا وبذخًا، وكثر التشبه بالكبراء وأرباب النعم والرفاهية، فبدأت الرشوة تفشو حتى أصبحت مما لا يكاد يُنكر على من يأخذها في العصور المقبلة، يُسف إليها الصدور العظام كما يتناولها أصغر موظف في الدولة. وكثرت المصادرات لأقل سبب، فأنشأ من يملكون النقدين، الذهب والفضة، يدفنون في بطون الأرض ومخابئ الأبنية ما يخشون عليه المصادرة، ويخفون أمره حتى عن عيالهم، وقلما كان يظهر أحد بمظهر نعمة وسعة إلا وتختلق الأسباب لمصادرته - سواء أكان تاجرًا أم مزارعًا - وكان أكثر ما يُصاب بالمصادرات الأروام واليهود لاشتغالهم بالصرافة والربا، أما مصادرة الوزراء وغيرهم فكانت العلاج الوحيد لهم، إن كان ينجع في الفاسد علاج، فقد صودر أحد آغوات البنات (قيزلر آغاسي) في سراي عثمان الثاني على مليونين ونصف مليون ليرة عثمانية، وخلف «جنجي خوجه» خمسين مليون قرش ذهبًا، كان جمعها في خمس سنين من الرشاوى والهدايا والإنعامات، وأمثال هذين الرجلين عشرات في كل دور من أدوار السلطنة العثمانية

«فأشبه الأتراك[١] الرومان في الإكثار من المصادرات، وكان الرومان يقتلون الناس لهذا الغرض، وكثر القتل في بعض أدوارهم ففُقدت الثروة في رومية، وكذلك فعل رجال الدولة العثمانية قديما، كانوا يهلكون الناس ليصادروهم، وكان ذلك من الدواعي إلى الاستكثار من الوقوف والأحباس لتخوف الكبراء على ثروتهم، وربما عد ذلك من العوامل في فقر البلاد العثمانية.»

يقول جودت:[٢] إن أسلاف السلاطين العثمانيين العظام كانوا يخرجون مع عساكرهم زمن الحرب إلى أكثر الغزوات، فإذا عادوا إلى مقر السلطنة لا يمكثون فيه مدة طويلة، فينصبون أحد الوزراء قائم مقام على الآستانة، ويحيلون وظيفة ضبط البلدة إلى ناظر «الضبطية»، وهو آغا الإنكشارية الثاني، ثم ينقلبون مع رجال الدولة والعلماء والوزراء ومستشاري السلطنة وبطانتها إلى أرجاء أدرنة وينيشهر يتجولون فيها، ويقضون أوقاتهم تارةً في الصيد والقنص، وهما من التمارين الحربية، ويتوفرون آونة على معاناة الأعمال العسكرية كرمي الأهداف بالرصاص والسهام، فكان أركان السلطنة وسائر عمالها بمثابة قوة سيارة خفيفة المئونة في أيام السلم، يشبهون القبائل الرحالة، لا أرب لهم في الرفاهية ودواعيها، والرفاهية تستدعي النفقات الطائلة، فلذلك كانت إدراراتهم تزيد على نفقاتهم.

قال: ومما يروى أن أحمد باشا صهر رستم باشا تقلد منصب الوزير الرابع في حرب سكتوار، ثم أسندت إليه الصدارة العظمى، ولما تقلد الوزارة أول مرة لم يكن يملك من ألبسة الأبهة غير فروتين، يتجمل بإحداهما في الديوان، ويلبس الثانية في بيته، مع أنه كان يملك خمسمائة مملوك بالعدة الكاملة، وكان جماع الوزراء على هذا المنوال، وفي ضياع كل واحد منهم مائة قطار من البغار ومائة من الجمال، فإذا سار أحدهم إلى وجه يستغني عن شراء جمل أو حصان، وتتيسر له أسباب الرحلة في ثلاثة أيام.

---

(١) مقدرات تاريخية لجلال نوري.

(٢) تاريخ جودت.

ثم انتقلت الدولة من البداوة إلى الحضارة، وأصبح الملوك يقيمون في دار الخلافة حتى اطمأنوا إلى الراحة، واقتدى بهم في هذا الشأن رجال الدولة، فعمروا القصور الشامخة والمباني العظيمة في الآستانة، وجملوها بأنواع الزينة والزخارف والأثاث الثمين، فسرى داء التقليد إلى العامة، وزادت نفقات أرباب المناصب والعمال زيادة فاحشة عن مشاهراتهم، فاضطروا إلى تناول الرشوة، وغدا أرباب الإقطاعات والزعامات يلزمون أرضهم بأجور باهظة، ويتقاضى الملتزمون الفقراء من الناس ما لا طاقة لهم بتحمله من المظالم والمغارم، ليتأثلوا ما يسد نهمتهم وتربح به تجارتهم، مما أهاب بمعظم الأهلين إلى الهجرة من أوطانهم، وارتحل الرعايا وأهل الذمة منهم إلى الديار الأجنبية، ونزل كثير من الناس عاصمة الملك واستوطنوها، وتكاثروا فيها حتى غصت بهم وضاقت على اتساعها، وكثر انتشار الحريق، وفسد الهواء بكثرة الزحام وانتشرت الأمراض والعلل الوافدة، وعزت المؤن والغلات، فأكرهت الحكومة على ابتياعها واشتط الباعة في أسعارها، فكان ذلك داعيًا إلى خراب البلاد. ا.هـ.

ومهما قيل في وضع أنظمة للدولة في فجر حياتها، فإن قوانينها كانت على حالة ابتدائية ساذجة مستوحاة من حياة أشبه ببدوية ساذجة، وهذه القوانين كثرت بعد ذلك، ثم تعقدت بطول الزمن.

وضع محمد الفاتح قانونًا للروم لما قضى على آخر سلاطينهم في القسطنطينية، رأوا فيه[١] فرقًا كبيرًا بين ما كانوا يُعاملون به، وما أحسن به معاملتهم، فارتاحوا من مشاكلهم واختلافاتهم القديمة، وغض أخلافه من السلاطين الطرف عن بطريرك الروم، فكان بما خوله من الحقوق أشبه بحكومة وسط حكومة، وظل وجماعته ممتعين بخير حال نحو خمسمائة سنة، وهم مستقلون بالفعل ولا يتقاضاهم استقلالهم جندًا ولا مالًا،[٢] كل هذا أصابهم من فضل الفاتح وتسامحه وتسامح أبنائه وأحفاده، وفي عهده بدأ الجبايات والمكوس والجمارك تُعطى بصورة تلزيم مقابل مبلغ معين، كان الالتزام

(١) التاريخ العام للافيس ورامبو.

(٢) معلمة الإسلام، محمد الثاني.

لسنة واحدة أولا، ثم صار الالتزام مدى الحياة، يستأجر المسلمون الأرض وغيرها، والنصارى تحت أيديهم يعملون فيربحون ثمراتها.

لما فتح العثمانيون بلاد العرب وألقوا بمقاليد إدارتها إلى أيدي المتغلبين من أهلها مقابل إتاوة تُؤدى كل عام في دار الملك، تركوا الإدارة في مصر والشام للمماليك أو المتغلبة من أمراء البر، فنهجوا بها النهج الذي نهجته الدولة قبلهم، تقطع الدولة الأقاليم الواسعة بمال تستوفيه كل سنة من المتغلبين وأرباب العصبيات، أو تضع الولايات في المزاد فيقلدها من رسا عليهم ضمان الولاية، وتعهد بمال أكثر من غيره، واكتفت الدولة بإرسال وال إلى الشام، وآخر إلى مصر لمدة سنة على الأكثر، ولا يتولى ولاية مصر وهي أهم ولايات السلطنة[١] إلا «باشاوات»، يؤدون إلى رجال الدولة إتاوة كبيرة من المال تختلف بين أربعمائة إلى خمسمائة ألف ريال، وتتجدد ولايته سنة أخرى بإرسال هدايا إلى العاصمة، تربى على مائة ألف ريال مشفوعة بالخراج السنوي وقدره ستمائة ألف ريال، وهدايا من السكر والبن والأرز والشراب والحلواء والغلال، مما لا تقل قيمته عن ستمائة ألف ريال، وهذا عدا نفقات قافلة الحج المصري ونفقات الجنود في مصر، وفي مقابل هذه النفقات يتصرف الوالي في الدخل، ويحصل منه كل سنة بعد وفاء نفقات الجند أكثر من عشرين مليون فرنك، وإليه تؤول تركات المتوفين بلا عقب، ويكثر دخله من هذه الناحية إذا وقع وباء في البلاد.

قال مايبه:[٢] وقد يبلغ دخل الوالي في يوم واحد من أيام الوباء من مائتي ألف إلى ثلاثمائة ألف ريال، لهلاك من يمتلكون القرى؛ ذلك لأن قوانين الحكومة تقضي برجوع ملكية المزارع إلى الخليفة بعد وفاة أصحابها. وفي تقرير لأحد قناصل البندقية أن منصب الوالي عند العثمانيين كان يكلف في الآستانة من ٨٠ إلى ١٠٠ ألف دوكا، ومنصب الدفتردار يُباع من ٤٠ إلى ١٥٠ ألف دوكا، ومنصب القاضي يساوي أقل من هذه القيمة.[٣]

---

(١) تاريخ الحركة القومية للرافعي.

(٢) مالية مصر لعمر طوسون.

(٣) تاريخ الحركة القومية للرافعي.

كانت إدارة الحكومة المدنية والمالية في مصر بيد المماليك، وإليهم توزيع الأعطيات والأرزاق على الجنود، فأصبح هؤلاء تبعا لهم بحكم الروابط المدنية، ثم صار رؤساء «الوجاقات»،[1] وأغلب ضباطها من المماليك فانحصرت السلطة العسكرية والمدنية في أيديهم، واتصل ضباط الوجاقات وأفرادها بالمماليك بأواصر المصاهرة ولحمة القربى، فأصبحوا من حزبهم وأهلهم وعشيرتهم وأتباعهم، بعد أن كانوا مستعدين لحربهم وإخضاعهم، فاضمحلَّت سلطة الولاة العثمانيين، وعظم نفوذ البكوات المماليك واسترجعوا على الزمن سلطة الحكم التي كانت للسلاطين البحرية والشراكسة، والأمة في ذلك طعمة للملتزمين والغاشمين من الموظفين، فانصرفت عن الزراعة وتعطلت الأعمال، وهبطت قيمة الأرض فقلت الجباية، وخولت طريقة التلزيم للملتزمين سلطة مطلقة على الفلاحين، يفرضون على أملاكهم ما شاءوا وشاءت أهواؤهم من الضرائب والإتاوات، والملتزم حر بنقل الفلاح ونزع يده عن الأرض، ونظام الالتزام يشبه نظام الإقطاعات الذي رزحت أوروبا تحته قرونًا، وكانت أموال الرعايا وأعراضهم وأرواحهم مباحة لصاحب المقاطعة، وإذا زاد نفوذه ينزع إلى الثورة، فيبدأ بمنع الخراج عن الدولة، وتضطر إلى إرسال حملة عليه، ويبقى السكان بين نارين، نار الثائر ونار القائمين بكبح جماحه، وكم من فتنة أوقدها العمال ليشغلوا الناس والدولة، وتبقى لهم الحكومة يستمتعون بها مديدة.

والقاعدة في إدارة العثمانيين أن يكذب الوالي على من نصبه على الأكثر، ويكذب على من يحتفون به، ويلقي التفرقة بين أرباب النفوذ والمتغلبين، وبين أبناء العناصر والأديان، ويتفنن في طلب المال لتسديد حسابه مع الآستانة، ولا يتولى الولاية إلا من تروق الآستانة شروطه من بين من دخل من الطالبين لها في سوق المزايدة، ويسارع إلى تبديل العمال حتى يتم لرجال العاصمة ما يطمعون فيه من المال، ومن يوقن أنه مهدد كل حين بالعزل، وعليه إتاوة يجب عليه دفعها، وهدايا ورشاوى لا بد من تقديمها، لا يتوفر في الغالب على غير نهب الرعية وسرقة أموال الدولة.

---

(١) طبقات العسكر.

يقول جودت[١] في حوادث سنة ١٢٠٠هـ: «إن وظيفة جابي المال في حلب كانت منذ أربعين سنة مطمح أنظار الموظفين في الدولة؛ لأنها تعود عليهم بثروات طائلة، إذا حملوها إلى الآستانة ينالون بها رتبة الوزارة ورتبة مريمران، جرى ذلك لأحمد باشا (الجزار)، فأخذ العلم والطوخ[٢] واشتهر شهرة عظيمة، وما برحت هذه الوظيفة تُباع وتُشترى بالمزاد، وكثيرا ما كانت الدولة ترسل مفتشين يشاركون في المغنم هؤلاء المرتشين من الجباة.»[٣] وأعظم سبب في شيوع الرشوة أن الموظفين والعمال يعفون على الغالب من العقوبات مهما أجرموا، لا يُعاقبون بأكثر من أن يُنقلوا من ولاية إلى أخرى، فيمثلون في الثانية ما مثلوه في الأولى، وما قامت ثورة أهلية في السلطنة إلا كان العمال السبب فيها، ومن تُكتب له حظوة عند الناس من العمال لحصافته وشرف نفسه قد يكون من المبعدين، وتختار الدولة المتوسطين في إدارتهم ومعلوماتهم على الأكثر أو من يتبالهون وينافقون، وتحاذر وزراءها في دار الملك، فتقصيهم إلى الولايات عند أقل شبهة، أو لمجرد شهوة السلطان، أو لوشاية الواشين وتصادرهم وتعذبهم، ومن يعرفون أن مصيرهم إلى مثل هذه الحال لا يتذممون من شقاء الناس ولا يرحمونهم، ويتناسون أن الحكم أمانة في عنق صاحب الشرف.

ومن القواعد التي لا تتخلف كثيرًا في دار الملك أن كل رجل تحدث له بعض قوة، وتنطوي نفسه على شيء من حب المغامرة، يستجيش له أناسًا من الغوغاء، ويؤلف له حزبًا يستغويه بالوعود الخلابة، فلا يلبث أن يستولي على الأمر، ويشرد سلفه أو يقتله وبعض كبار حاشيته، تشتد شكيمة القوى مدة فيحكم ويتبسط في سلطانه، حتى يقوم

---

(١) تاريخ جودت.

(٢) الطوخ: ذنب حصان يُعلق من أسفله في رأس عصا طولها نحو ثلاثة أذرع، وشعره مسدول عليها، تعطي الدولة واليها ثلاثة أطواخ إذا ارتحل، فيرسل الطوخ الواحد قبل سفره بيوم إلى محل نزوله؛ ليستعد الناس لاستقباله، ويُهيأ له ما يلزمه من المأكل والعلف والدواب بلا ثمن، أما الطوخان الباقيان فيحملان أمام الوزير في السفر.

(٣) كاتب هذا القول كان من وزراء عبد الحميد الثاني الذين تطوعوا لتنفيذ إرادته بالحق والباطل، وهو من أعظم المرتشين اللصوص على نحو ما كان عشرات مثله في العصر الحميدي، ومنهم من جمع ملايين من الجنيهات العثمانية الذهبية في سنين قليلة.

أقوى منه فيسقطه ويتبوأ مكانه، ويخرب ما عمله سلفه من أعمال، وينهج غير نهجه في الإدارة، ولا شأن له غير ابتزاز الأموال وإسكات الناس عن الخوض في أمور الدولة، ومن جرؤ على أمر بمعروف ونهي عن منكر يُشرد ويُضطهد، ويُتهم بعظائم ما دارت له في خلَد، وقد تكون دعوته لإزالة شر أو لبث فكرة يكون من أثرها إصلاح سلطانهم، فيتهمونه بالجنون أو المروق من الدين، أو بدعوى النبوة أو الألوهية، أو أنه يدعو إلى أن يكون النساء مشتركات بين الناس، ويحلل ما حرم الله إلى غير ذلك من الأكاذيب؛ ليصرفوا أذهان العامة والخاصة عن حقيقته، حتى لا يأسف الخلق عليه، ولا ينصروه إن أمكنهم نصره.

قالوا: إن سليمان القانوني أصلح إدارة المملكة، ووضع قواعد لإدارة الدولة في داخليتها، وكان[1] أجداده وضعوا أساس هذه الأصول فكملت في عهده، ووضع قوانين لتنظيم إقطاعات الجند وملكية الأرضين ونظام الشرطة وقانون العقوبات، وقوانين للانتفاع من العناصر غير المسلمة في الدولة كقانون اللقطاء، وبه أصبحت الوظائف السامية في الدولة تُسند إلى من دانوا بالإسلام حديثًا، وفي أيامه نبغ محمد الصوقللي، وخير الدين بربروس، والعالم ابن كمال، والمهندس سنان، وأن كل واحد منهم عمل في محيطه الخاص، ولكنهم لم يوحدوا جهودهم وما وجهوها إلى هدف واحد. قالوا هذا وما نخال أنه ظهر أثر محسوس في الولايات العربية بإصلاحه، وكأن من حكموا هذه الأحكام خدعتهم قوانين جميلة سطرت على الورق فقط.

تقدم معنا أن جيش الإنكشارية بدأ انحطاطه من عهد مراد الثالث، وقد رأيناه في عهده الأخير أعظم عابث في الولايات بحياة الرعية، يقتل بعضه بعضا ويقتتل مع الطبقات العسكرية التي أنشئت بعد مثل السكبان والقبوقولي والدالاتية، وكم من فتنة حدثت بين هذه الطبقات من الحاميات، وكان معظم ضرره أيام السلم يتناول أبناء الأمة، ويسلب قرارها، ويبتز أموالها، ويسطو على النساء والولدان فزاد بجبروته في شقاء البلاد، ويُضاف إلى ذلك أن معظم الموظفين والضباط لا يقبضون رواتبهم كل شهر،

(١) معلمة الإسلام، مادة سليمان.

وإذا قبضوها لا تقوم بحاجتهم، فيرجعون أبدًا على جيوب ضعاف السكان يسددون منها العجز، وليس للدولة موازنة ثابتة تعرف بها دخلها من خرجها، إن جاءتها أموال ومغانم في بعض السنين أسرفت فيها، فإذا أحست الضائقة تمسك عن دفع مشاهرات عمالها والإنفاق على جندها فينهالون على الخلق، ويكاد يكون معظم أموال الجباية خاصًا بحاشية السلطان وقصره يحمل منها إلى خزانته ما يحب ويهوى.

شعر كثير من المنورين في دار الملك بسوء حال الدولة وأيقنوا أنها إذا لم تصلح إدارتها يتداعى هذا الملك العظيم، وكان معظم من يهتمون لذلك من طبقات العمال والموظفين، وما برحوا يقدرون ويعملون حتى نشرت الدولة في سنة (١٢٥٥هـ/١٨٣٩م) خُطة «كلخانة» في الإصلاحات، حمل السلطان عليها رجالُ الدولة، وقيل جاءهم الإيعاز بها من بعض الدول الحريصة على بقائها، وهذا الخط عبارة عن إعلان[1] من السلطان يذكر فيه أنه وطد العزم على إنقاذ أعراض عامة رعاياه وأموالهم، وأن يبطل تلزيم الجباية، وأن يكون التجنيد في الجيش على طريقة منظمة، وأن يُحاكم المجرمون جهرة في محاكم معينة، وأن يكون جميع الرعية - أهل الإسلام والملل الأخرى - أحرارا أمام القانون، من غير استثناء، وقد ورد في أوله أن سبب نجاح الدولة العثمانية في القديم إنما هو رعايتها أحكام القرآن، وجاء في آخره أنه يُراد من هذا القانون القضاء على العادات القديمة.

نشأت صعوبات جمة من تطبيق القانون الجديد المنقول عن القوانين الفرنسية، والمقصود منه أولا إرضاء الدول الأوربية التي اشتد تدخلها في خصوصيات السلطنة بحق وبلا حق؛ ذلك لأن قانون أمة وهو زبدة تاريخها ومحيطها وعاداتها ومصطلحاتها، يصعب تطبيقه على أمة أخرى ليس لها مثل نزعاتها ومدنيتها، ورب قانون لأمة راقية يتعذر إنفاذه في أمة منحطة ويضر في كيانها أكثر مما ينفعه، وخاصة إذا كانت منوعة الشعوب والمدنيات واللغات والأجواء كالعثمانيين؛ فلقد حاذر غير المسلمين مساواتهم بالمسلمين في هذا القانون الجديد، لئلا يفقدوا جانبًا مما كانوا يتمتعون به من الحقوق

(١) معلمة الإسلام، مادة تنظيمات.

منذ عهد الفاتح، ومنها إعفاؤهم من الخدمة العسكرية، وإمتاع كنائسهم بحق الاشتراع لطوائفهم، وإطلاق حريتهم في تنظيم شئونهم الملية، فكثر الاعتراض من كل جانب، وكان النصارى بعد عهد الإصلاحات يتمتعون بكل ما فيها من مرافق ويبعدون عما فيها من متاعب؛ لأن الدول عاونتهم على مطالبهم، وقالت للدولة أنت وشأنك مع المسلمين.

قال ريشاروود: «أما اعتراض المعترض بأن المساواة بين الطوائف غير كاملة ما دام النصارى لم يشتركوا في الجندية العثمانية، فجوابنا عنه: أن الذنب في ذلك على النصارى أنفسهم عليه لا على الباب العالي؛ إذ النصارى مع حرصهم على نيل كل الحقوق لم يقبلوا أن يدخلوا تحت ما يقابلها من الواجبات.»

كان للأجانب من قانون الامتيازات الأجنبية أعظم وسيلة لتدخل وكلاء الدول في أمور الدولة بحجة النظر في حقوق رعاياهم. وقد دعا إلى تمتع الغرباء في بلاد السلطنة العثمانية بهذه الامتيازات اعتياد الحكومات[1] الإسلامية منذ القديم التساهل مع النصارى في بلادها، فأجازت لهم عدم اتباع الأحكام المرعية، وتركتهم يتقاضون في أحوال مخصوصة بحسب قواعد دينهم والمعمول به من قوانينهم، فأصبحت هذه العادة قانونًا نافذًا مع الزمن، وبكثرة الاختلاط وتمكن العلائق أضحى هذا التسامح حقا لهم لا يحتمل النزاع، ومن هذه الامتيازات ما بين على معاهدة كمعاهدة صلاح الدين مع الجمهورية بيزا (٥٦٩–١١٧٢) وبها مُنحت عدة امتيازات خاصة بالتقاضي، ومعاهدة قايتباي (١٤٨٨م) مع الفلورنتيني الطليان، وقد جاء فيها أنه إذا حدث خلاف بين الفلورنتية أنفسهم، فليس لقضاة المسلمين وحكامهم أن ينظروا في مسائلهم، والحكم في ذلك لقنصل الفلورنتيني، يحكم في هذه الحالة بما يناسب القوانين الفلورنتية، وجرى التوسع في العمل بهذه المعاهدات، حتى عمت جميع رعايا الدول النصرانية، ثم أُهمل العمل بها مدة، فلما جاءت الدولة العثمانية عقدت معاهدة تجارية بين سليمان الأول وفرنسوا الأول ملك فرنسا في سنة ١٥٣٥؛ لضمان أرواح الفرنسيس وتجارتهم،

(١) نظام القضاء والإدارة لأحمد قمحة.

وكان البنادقة عقدوا مثل هذه المعاهدة، فأصبحت لهم امتيازات وحقوق مكتسبة، وعقدت معاهدة بين محمود الأول ولويس الخامس عشر ملك فرنسا في سنة ١٧٤٠م، وبها غدت فرنسا صاحبة الشأن الأول في حماية رعاياها وجميع من يلتجئون إليها من الأجانب.

وجرت الدول على سياسة فرنسا في عقد مثل هذه المعاهدات ولا سيما روسيا، وأخذت الامتيازات تزداد شيئًا فشيئًا بمساعي الدول من جهة، وبإهمال الحكومات الشرقية من جهة أخرى، وبإقرارها بعض عادات كانت خارجة عن نصوص المعاهدات.

وعلى هذا عاق قانون الامتيازات الأجنبية تطبيق الإصلاحات التي أزمع رجال الدولة القيام بها، ملكان الغرباء ممتعين بامتيازات دون غيرهم؛ ولأن النصارى من أهل البلاد يريدون ألا يسير عليهم من أحكام القانون الجديد إلا ما يروقهم ويتفق وراحتهم، وهذا مما ينافي وجهة نظر الإصلاح المطلوب منه حصر كل سلطة بالدولة،[1] ونتجت من قانون «التنظيمات الخيرية» أعظم المشاكل المعقدة، فأنشأت الدول تتدخل في أمور السلطنة، ومن جملتهن المقام البابوي في رومية، يريد إمتاع المدارس الكاثوليكية ورهبانها بامتيازات تحميهم وتهيئ لهم أسباب التبشير بدينه.

كان من الإصلاحات التي قام بها الوزير رشيد بعد سنة ١٢٥٥هـ، وضع أصول جديدة لإدارة الولايات على قاعدة المركزية، ثم توسعت بعد حين وجرى تعديلها والعمل بها إلى آخر أيام السلطنة، وأنشئت القوانين العدلية - الحقانية - ومنها قانون التجارة، وأسست المحاكم ومنها المحاكم المختلطة، للاختلال المشهود في المحاكم الأهلية، ونقل قانون الجزاء إلى التركية، ووضعت مجلة الأحكام العدلية مأخوذة من كتب المذهب الحفني مذهب الدولة، ثم أنشئت وزارة المعارف والجامعة (١٨٤٥) ثم المدارس المنوعة المقاصد في دار الملك، ولم تثمر هذه الإصلاحات إلا في أواخر القرن التاسع عشر، وجنى من ثمرتها الأتراك أكثر من العنصر العربي.

---

(١) معلمة الإسلام، تنظيمات.

وبهذه القوانين والإصلاحات وإن لم تنفذ كلها دخلت السلطنة في عداد الأمم الممدينة، وزاد توغل الأجانب في البلاد وإشرافهم على سير الحكومة فيها، وتيسر لهم نيل امتيازات لشركات من رعاياهم استولت على اقتصاديات البلاد وطرق مواصلاتها، وأنشأوا يبشرون فيها بالنصرانية ويحببون إلى المتعلمين لغاتهم، فزاد بذلك التباين بين المسلمين وغيرهم، وكثر بغض العناصر غير المسلمة للعناصر المسلمة، وكان من هذا التعليم بلاء على الأرمن خاصة، وكان الروم والبلغار والصرب والرومان باكروا الاستقلال في ولاياتهم، وكان تعليم أفراد منهم من العوامل المفيدة في تحقيق أمانيهم القومية، ومهما قيل في الداعي لتسلل أصابع الدول الغربية إلى المسائل العثمانية وفي اشتطاطها عليها في الأحايين، فإنه مما لا جدال فيه أن الإدارة العثمانية كانت في معظم أدوارها مختلة على ما اعترف بذلك علماء الاجتماع والتاريخ والسياسة من الترك أنفسهم، وظهر في القرن الماضي الفرق بين إدارة بلاد الغرب وإدارة العثمانيين، وكانت مساحة بلاد الدولة لا تقل عن نصف أوروبا بعد القرنين السادس عشر والسابع عشر، وتجلى البون الشاسع بين أمة جامدة أو مجموعة شعوب جامدة مشتتة أهواؤهم، لا وازع يضم شملهم، وبين أمم متوحدة تتحرك وتتكلم وتعاود نُظُمها بالحذف والإثبات، وتسير مع العقل في إقامة بنيان ممالكها.

كان منشأ كل وهن دخل في جسم السلطنة، وعبث بكيان سكانها من تبلبل الإدارة في ولاياتها، وكانت البلاد ولا سيما مصر والشام في عهد المماليك البحرية والبرجية أرقى مما صارت إليه في عهد العثمانيين؛ لأن البلاد كانت مجموعة الشمل في الجملة، وكان التركي يعيش ببقايا مدنيات الدول السالفة، فأكل من ثمراتها حتى نفدت، وهلك لما أتى على الأخضر واليابس، وما حدثته نفسه أن يحدث غرسا، ولا أن يطرح زوانًا وعوسجًا.

والدولة ما فكرت في غير الاحتفاظ بحقوق سيادتها، وما خطر لها أن تحنو على رعاياها فتعطيهم بعض ما تأخذه منهم، وبدخول الأتراك العثمانيين في بلاد العرب نامت هذه نومة غير هادئة، واستشرى فيها الفساد وكثرت المغارم، واشتط سلطان المتغلبين وعيث البادية، فزادت مساحة القفار من البلاد زيادة فاحشة، وخلت القرى من

سكانها، وهام مئات الألوف على وجوههم في أقطار الأرض، يطلبون الرزق ويفرون من الظلم، وكانت الدولة إذا غضبت على أحد أرباب المقاطعات ترسل عليه حملة يكون أول عمل لها في التأديب قطع أشجار المقاطعة وتخريب بيوت سكانها، فزادت البلاد بهذا التدبير للتدمير خرابًا فوق خرابها؛ فقد كان مثلًا في أعمال حلب ثلاثة آلاف ومائتا قرية تدفع الخراج قبل استيلاء العثمانيين، فنزل عددها إلى أربعمائة في عهدهم، وكان في غوطة دمشق[1] أواخر عهد المماليك ثلاثمائة وخمسون قرية لا تزال أكثر دمنها ظاهرة وبعض أسمائها متعارفة، ولما غادر الترك البلاد كان في الغوطة نحو ستين قرية فقط، وهكذا يُقال في عامة الأقطار.

أدرك عظماء السلطنة عاقبة هذه الأمراض على الدولة، وكانوا يزعمون كلما تذرعوا بالإصلاح أن الصدمات تأتيهم من الداخل والخارج، والحقيقة أنهم كانوا عاجزين عجزًا مطلقًا، وكسالى لا يحبون التعب.

عرف رجال الدولة في العهد الأخير أمثال رشيد وعالي وفؤاد ومدحت وكامل وسعيد مواطن الداء، ولكنهم ما وفقوا قط إلى وصف الدواء الناجع، وكان الوزير رشيد كثيرًا ما يردد قوله: إن المملكة العثمانية إما أن تصلح نفسها وإما أن تنقرض، وكيف لا نقول بعجزها، والقضاء كان كالسلع يوضع في السوق، فمن دفع الثمن الأعلى تولاه، ولو كان فيه جميع العيوب الشرعية، أسسوا منذ سنة ١٢٧٢ه في العاصمة مدرسة للنواب - أي القضاة - ولكنهم ظلوا إلى آخر أيامهم يوسدون القضاء إلى الأميين والساقطين، وكيف يقيم العدل بين الناس من دفع ثمن قضائه، والقضاء إلى عهد قريب كان مرجع كل شيء.

والظاهر أن العقلاء من رجال العثمانيين في كل عصر أمثال جاندارلي وأوره نوس وميخال أوغلي، ثم صوقوللي وكوبرلي ونظرائهم حتى الذين أدركناهم من الوزراء، كان همهم الأعظم موجها في الأعم الأغلب إلى سياسة الدولة، ودفع صائل الغربي عنها أيام الضعف، والتوسع في فتح بلاد جديدة أيام القوة، وقلما كانوا يهتمون بتطهير

(١) زبدة كشف الممالك للظاهري.

المملكة من أهل الفساد، ولا ينفذون من ناموس الإدارة ما يخففون به فقر البلاد وبؤسها، فتركوا الأهلين يعملون ما شاءوا إذا أدوا ما عليهم لخزانتها.

وليس من شك أن مصر والشام وسائر بلاد العرب كانت في الفتح العثماني قد ضعفت تجارتها لاستئثار البرتقاليين بتجارة الهند،[1] فأصبحت هذه البلاد بمعزل عن حركة الأسواق وقل سكانها، وكان فتح سليم الأول نافعا لها كما قالت معلمة الإسلام من الوجهتين الدينية والسياسية؛ لأنه أنشأ دولة سنية قوية أمام دولة الفرس الشيعية، فتراجع التشيع أمام التسنن.

ونحن نقول: إن البلاد شاركت في حظ مملكة لا تبطل حروبها وفتنها، وولاتها لا يعرفون ما يصلحها، فتراجعت تراجعها، وانحلت أوضاعها علاوة على ما كانت منيت به من الانحلال.

مثال من عجز الدولة وأن نسبة الإخفاق إلى معاكسات الأجانب غير صحيحة دائمًا، أنها كانت إذا أعلنت حربًا أو أرادت إطفاء فتنة داخلية، يموت من جندها ورعاياها بالأمراض والإهمال أكثر ممن يموت بالسيف والنار؛ وذلك لأنها كانت ترسل ابن البلاد الباردة إلى البلاد الحارة والعكس بالعكس، فيهلك الخلائق بالألوف، يهلكون بقلة التدبير والبصيرة، والمملكة لا طرق لها، وليس للجند مآكل مغذية كافية ولا ألبسة دافئة، ولا شيء من أسباب الصحة مما تُحفظ به حياة الآدميين، شوهد ذلك في معظم أدوار السلطنة، وما استطاع قائد ولا صدر ولا وال أن يُدخل الإصلاح المطلوب على هذا الخلل الممكن تلافيه، وأنت ترى أنه يحتاج إلى عقل يميز ويقدر، وأيد تحب أن تعمل أكثر من احتياجه إلى المال، وندر جدا من عمال السلطنة من كان ينظر لمصلحتها الحقيقية، كما عز من لم يكن هدفه من عمله غير جمع المال يعمر به على الأقل قصرا في أرباض العاصمة، ويترك لأسرته ثروة.

كان الفلاحون إذا ضاقت بهم الحال في قريتهم، واشتط عليهم المتغلبون وأرباب المقاطعات، يهجرونها إلى قرية بعيدة في إقليم آخر، ففُقد الاستقرار، وقد تتعطل

---

(١) معلمة الإسلام، سليم الأول.

الزراعات سنة وربما سنين، ولا يداوي أرباب القرى ما يقعون فيه إلا باستعمال السياط وضبط الفرش والماعون، وأحيانًا ضبط النساء والأولاد، وجاء زمان والفلاحون ينزلون برضاهم عن أرضهم إلى الكبراء؛ لأنهم لا يستغلون منها ما يفي بالضرائب الموضوعة عليها؛ بل أتى دهر وأرباب النفوذ إذا غضبوا على إنسان يأتون بشاهدين يشهدان عليه أنه عبدهم فيسترقونه، وجاء زمن وأعراب البادية يتقاضون حتى من المدن «خوة» أو مالا سنويًا، ولهم على كل قرية مبلغ أو إتاوة سنوية، وإلا رعوا الزروع وقطعوا الأشجار وخربوا المساكن وقتلوا الأنفس.

أما ظلم الولاة فهو القاعدة المطردة في الغالب، ومنهم من كانوا يقتلون المارة يتصيدونهم في الطرق، كما كان يتصيد الإنكشارية الأبرياء من الناس ليجربوا بنادقهم، وقد وقع لوالي حلب أنه كان يغتال كل يوم في الشوارع بضعة رجال من أبناء السبيل، ولما سئل عن الداعي إلى القتل قال: إنه يحب إلقاء الرهبة في النفوس، ويريد بعمله أن يجعل للحكومة هيبة ووقارا!

وظلم الملوك قد يصل إلى أبلغ من هذا، فقد قتل السلطان سليم أهل الرملة (رملة فلسطين) بأجمعهم، وأصدر ابنه سليمان أمره بقتل أهل حلب عن آخرهم، فحال الصدر الأعظم دون إنفاذ هذه الإرادة الخرقاء، واكتفوا بقتل من غضب عليهم السلطان.

وعجيب مع هذه الإدارة الحمقاء أن يبقى إنسان في الأرض العثمانية يزرع ويصنع ويتجر.[1]

أما مصر قبل أن يستقل بها محمد علي فكانت حالتها الإدارية مختلة، ومن أحبٍ أن يتعرف حقيقتها كما هي، فعنده منها قدر كاف في تاريخ الجبرتي،[2] يرى فيه صورة بشعة من بلاد هي على الدوام عرضة لفتن الصناجق والآغوات والبلوكات وجميع الوجاقات، والفتن بين الفقارية والقاسمية يُقتل فيها الناس وتُحرق دورهم، وتُصادر أموالهم حتى أصبح دم الإنسان كفاء دم كلب أو هر، وعمت «الرشا والتحيل على

(١) زبدة كشف الممالك للظاهري.

(٢) عجائب الآثار في التراجم والأخبار.

مصادرة بعض الأغنياء في أموالهم» «حتى صارت سنة مقررة وطريقة مسلوكة ليست منكرة، وكذلك المصالحة على تركات الأغنياء التي لها وارث»، ويقبضون «على كثير من مساتير الناس والتجار والمتسببين» يحبسونهم ويصادرونهم ويسلبون ما بأيديهم، وتتواتر المصادرات والمظالم من الأمراء، وانتشار أتباعهم في النواحي لجبي الأموال من القرى والبلدان وإحداث أنواع المظالم، ويسمونها مال الجهات ودفع المظالم والفردة حتى أهلكوا الفلاحين، وضاق ذرعهم واشتد كربهم، «وطفشوا» من بلادهم فحولوا الطلب على الملتزمين، وبعثوا لهم المعينين إلى بيوتهم، فاحتاج مساتير الناس لبيع أمتعتهم ودورهم ومواشيهم بسبب ذلك، مع ما هم فيه من المصادرات الخارجة عن ذلك، وتتبُّع من يُشم فيه رائحة الغنى، فيُؤخذ ويُحبس ويُكلف أضعاف ما يقدر عليه، وتوالي طلب السلف من تجار البن والبهار عن المكوسات المستقبلة، ولما تحقق التجار عدم الرد عوضوا خساراتهم من زيادة الأسعار، ثم مدوا أيديهم إلى المواريث، فإذا مات الميت أحاطوا بموجوده - سواء كان له وارث أو لا - وصار بيت المال من جملة المناصب التي يتولاها شرار الناس بجملة من المال يقوم بدفعه كل شهر، ولا يعارض فيما يفعل في الجزئيات، وأما الكليات فيختص بها الأمير، فحل بالناس ما لا يوصف من أنواع البلاء، إلا من تداركه الله برحمته واختلس شيئًا من حقه، فإن اشتهروا عليه عوقب على استخراجه.

وفسدت النيات، وتغيرت القلوب، ونفرت الطباع، وكثر الحسد والحقد في الناس بعضهم لبعض، فيتتبع الشخص عورة أخيه، ويدلي بها إلى الظالم، حتى خرب الإقليم، وانقطعت، وعربدت أولاد الحرام، وفُقد الأمن، ومنعت السبل إلا بالخفارة، وركوب الغرر، الطرق وجلت الفلاحون من بلادهم من الشراقي والظلم، وانتشروا في المدينة بنسائهم وأولادهم يصيحون من الجوع، ويأكلون ما يتساقط في الطرقات من قشور البطيخ وغيره، فلا يجد الزبال شيئًا يكنسه من ذلك.

قال هذا الجبرتي في حوادث سنة ثمان وتسعين ومائة وألف وختمه بقوله: «وضاع الناس بين صلحهم وغبنهم، وخروج طائفة ورجوع الأخرى، ومن خرج إلى جهة قبض أموالها وغلالها، وإذا سئل المستقر في شيء تعلل بما ذُكر، ومحصل هذه الأفاعيل

بحسب الظن الغالب، إنها حيل على سلب الأموال والبلاد.» وقال في حوادث سنة سبع ومائتين وألف: «استهل المحرم بيوم الخميس والأمر في شدة من الغلاء وتتابع المظالم وخراب البلاد وشتات أهلها، وانتشارهم بالمدينة حتى ملئوا الأسواق والأزقة رجالا ونساءً وأطفالا، يبكون ويصيحون ليلا ونهارا من الجوع، ويموت من الناس في كل يوم جملة كثيرة من الجوع.»

وقال في حوادث سنة تسع ومائتين وألف: «لم يقع بها شيء من الحوادث الخارجية سوى جور الأمراء وتتابع مظالمهم، واتخذ مراد بك أمير الإنكشارية الجيزة سكنًا وزاد في عمارته واستولى على غالب بلاد الجيزة، بعضها بالثمن القليل، وبعضها غصبًا، وبعضها معاوضة.» وقال في حوادث سنة عشر ومائتين وألف: «لم يقع بها شيء من الحوادث التي يُعتنى بتقييدها سوى مثل ما تقدم من جور الأمراء والمظالم.» وكانت الفتن بين الإنكشارية في الريف والعاصمة متصلة، وقد تستولي طائفة على الوجه البحري وأخرى على الوجه القبلي، فتتحاربان وينضم الهوارة والعربان إلى أحد الفريقين والناس بينهما في أمر مريج «من الظلم والفجور والفسق بأهل الريف والعسف بهم وتكليفهم الكلف الشاقة.»

وإذا شئت الوقوف على حالة القضاء فاقرأ الصفحة التالية من تاريخ الجبرتي بالنص الذي كتبه في ماجريات سنة ١٢٣١هـ، قال: «حصلت جمعية ببيت البكري وحضر المشايخ وخلافهم، وذلك بأمر باطين من صاحب الدولة (محمد علي)، وتذاكروا ما يفعله قاضي العسكر من الجور، والطمع في أخذ أموال الناس والمحاصيل، وذلك أن القضاة الذين يأتون من باب السلطنة كانت لهم عوائد وقوانين قديمة لا يتعدونها في أيام الأمراء المصريين، فلما استولت هؤلاء الأروام - الترك - على الممالك والقاضي منهم، فحش أمرهم وزاد طمعهم، وابتدعوا بدعًا وابتكروا حيلًا لسلب أموال الناس والأيتام والأرامل، وكلما ورد قاض ورأى ما ابتكره الذي كان قبله أحدث هو الآخر أشياء يمتاز بها عن سلفه، حتى فحش الأمر وتعدى ذلك لقضايا أكابر الدولة وكتخدا بك بل الباشا، وصارت ذريعة وأمرًا محتمًا، لا يحتشمون منه ولا يراعون خليلا ولا كبيرًا ولا جليلًا، وكان المعتاد القديم أنه إذا ورد القاضي في أول السنة

التوتية التزم بالقسمة بين المميزين من رجال المحكمة بقدر معلوم يقوم بدفعه للقاضي، وكذلك تقرير الوظائف كانت بالفراغ أو المحلول، وله شهريات على باقي المحاكم الخارجة كالصالحية، وباب سعادة، والخرق، وباب الشعرية، وباب زويلة، وباب الفتوح، وطيلون، وقناطر السباع، وبلاق، ومصر القديمة ونحو ذلك، وله عوائد وإطلاقات وغلال من الميري، وليس له غير ذلك إلا معلوم الإمضاء، وهو خمسة أنصاف فضة، فإذا احتاج الناس في قضاياهم ومواريثهم أحضروا شاهدا من المحكمة القريبة منهم، فيقضي فيها بما يقضيه ويعطونه أجرته، وهو يكتب التوثيق أو حجة المبايعة أو التوريث، ويجمع العدة من الأوراق في كل جمعة أو شهر، ثم يمضيها من القاضي، ويدفع له معلوم القضاء لا غير، وأما القضايا لمثل العلماء والأمراء فبالمسامحة والإكرام، وكان القضاة يخشون صولة الفقهاء، وقت كونهم يصدعون بالحق ولا يداهنون فيه، فلما تغيرت الأحوال وتحكمت الأتراك وقضاتها، ابتدعوا بدعًا شتى، منها إبطال نواب المحاكم، وإبطال القضاة الثلاثة بخلاف مذهب الحنفي، وأن تكون جميع الدعاوي بين يديه ويدي نائبه، وبعد الانفصال يأمرهم بالذهاب إلى كتخداه لدفع المحصول، فيطلب منه المقادير الخارجة عن المعقول، وذلك خلاف الرشوات الخفية، والمصالحات السيرة، وأصناف التقرير والقسمة لنفسه، ولا يلتزم بها أحد من الشهود كما كان في السابق، وإذا دعي بعض الشهود لكتابة توثيق أو مبايعة أو تركة فلا يذهب إلا بعد أن يأذن له القاضي، ويصحبه «بجوقة دار» ليباشر القضية وله نصيب أيضا، وزاد طمع هؤلاء «الجخدارية» حتى لا يرضون بالقليل كما كانوا في أول الأمر، وتخلف منهم أشخاص بمصر عن مخدوميهم، وصاروا عند المتولي لما انفتح لهم هذا الباب.

وإذا ضبط تركة من التركات وبلغت مقدارا، أخرجوا للقاضي العشر من ذلك ومعلوم الكاتب والجوخدار والرسول، ثم التجهيز والتكفين والمصرف والديوان، وما بقي بعد ذلك يُقسم بين الورثة، فيتفق أن الوارث واليتيم لا يبقى له شيء، ويأخذ من أرباب الديون عشر ديونهم أيضًا، ويأخذ من محاليل وظائف التقارير معلوم سنتين أو ثلاث، وقد كان يصالح عليها بأدنى شيء وإلا إكرامًا، وابتدع بعضهم الفحص عن وظائف القبانية والموازين وطلب تقاريرهم القديمة، ومن أين تلقوها، وتعلل عليهم

بعدم صلاحية المقرر، وفيها من هو باسم النساء ولسن أهلًا لذلك، وجمع من هذا النوع مقدارًا عظيمًا من المال، ثم محاسبات نظار الأوقاف، والعزل والتولية فيهم والمصالحات على ذلك، وقرر على نصارى الأقباط والأروام قدرًا عظيمًا في كل سنة بحجة المحاسبة على الديور والكنائس، ومما هو زائد الشناعة أيضًا أنه إذا ادعى مبطل على إنسان دعوى لا أصل لها، بأن قال ادعى عليه بكذا وكذا من المال وغيره كتب المقيد ذلك القول، حقا كان أو باطلا، معقولا أو غير معقول، ثم يظهر بطلان الدعوى أو صحة بعضها، فيطالب الخصم بمحصول القدر الذي ادعاه المدعي، أو سطره الكاتب، يدفعه المدعى عليه للقاضي على دور النصف الواحد، أو يحبس حتى يوفيه، وذلك خلاف ما يُؤخذ من الخصم الآخر، وحصل نظيرها لبعض من هو ملتجئ لكتخدا بك فحبس على المحصول، فأرسل الكتخدا يترجى في إطلاقه والمصالحة عن بعضه فأبى، فعند ذلك حنق الكتخدا وأرسل من أعوانه من استخرجه من الحبس.

ومن الزيادات في نغمة الطنبور كتابة الإعلامات، وهو أنه إذا حضر عند القاضي دعوى بقاصد من عند الكتخدا أو الباشا يرجع به مع القاصد تقييدًا أو إثباتًا، فعند ذلك لا يكتب له ذلك الإعلام إلا بما عسى لا يرضيه، إلا أن يسلخ من جلده طاقًا أو طاقين، وقد حكمت عليه الصورة وتابع الباشا أو الكتخدا ملازم له يستعجله، ويساعد كتخدا القاضي عليه، ويسليه على ذلك الظفر والنصرة على الخصم، مع أن الفرنسيين الذين كانوا لا يتدينون بدين لما قلدوا الشيخ أحمد العريشي القضاء بين المسلمين بالمحكمة، حددوا له حدًا في أخذ المحاصيل لا يتعداه، بأن يأخذ على المائة اثنين فقط، له منها جزء وللكتَّاب جزء، فلما زاد الحال وتعدى إلى أهل الدولة رتبوا هذه الجمعية، فلما تكالموا بمجلس بيت البكري، كتبوا عرض محضر، ذكروا فيه بعض هذه الأحداث والتمسوا من ولي الأمر رفعها، ورجوا من المراحم أن يجري القاضي، ويسلك في الناس طريقًا من إحدى الطرق الثلاث، إما الطريقة التي كان عليها القضاة في زمن الأمراء المصريين، وإما الطريقة التي كانت في زمن الفرنسيين، أو الطريقة التي كانت أيام مجيء الوزير، وهي الأقرب والأوفق، وقد اخترناها ورضيناها بالنسبة لما هم عليه

الآن من الجور، وتمموا العرض محضرًا، وأطلعوا عليه الباشا، فأرسله إلى القاضي، فامتثل الأمر، وسجل بالسجل على مضض منه، ولم تسعه المخالفة.» ا.هـ.

ونحن إذا اضطررنا إلى ذكر هذه الحوادث فلكي ندل بها على تلك الإدارة، ولا تفهم سوء حالتها إلا بما تحيف البلاد من شرور القائمين عليها، وإذا ذكرنا الأشخاص فلنستدل على أعمالهم، فقد ذكر التاريخ أن الوزير سنانًا فاتح اليمن وتونس ووالي الشام ومصر، وقد تولى الصدارة غير مرة خلف ثروة أقل ما يُقال فيها: إنها مجموعة ثروة قسم عظيم من الولايات العربية،[1] إذا وجد بعضها في أحد متاحف الغرب عد غنيًا بما

(١) ورد في كتاب «الباشات والقضاة للمقار» ما يأتي:

إن تركة الوزير سنان كان فيها مائة وستون مصحفًا، مرصعًا بالدر والجواهر، وثلاثون طستًا، وإبريقًا من الذهب مرصعة بالدر والياقوت، وخمسة صناديق زبرجد عليها خمسة أقفال من الذهب مرصعات بالجوهر، وفي داخل كل صندوق منها مائتا مثقال من الإكسير، كل مثقال منها على ألف قنطار من الحديد، يستحيل ذهبًا خالصًا وشطرنج بيادقه البيض ماس، وبيادقه السود لعل، ومائتا مرآة مرصعة بالدر والياقوت، واثنان وثلاثون زوجا من الركابات ذهبًا مرصعة بالدر والياقوت، وستون «رختًا» من الذهب مرصعة بالجوهر ومثلها سلاسل ذهبية، وأربعمائة رخت فضة مطلية بالذهب، ومائة وستون رشمة ذهب، وأربعمائة رشمة فضة، ومائة وستون سرجا مرصعة بالدر والياقوت، ومائة وستون عباءة مكللة باللؤلؤ الرطب، ومائة وستون سكينًا ذهبًا مرصعات بالدر واليواقيت، وثلاثمائة وأربعون تاجا مرصعة بالجواهر، ومائتان وستون «حمايليا» مرصعة بالدر والجواهر، ومائة وستون خنجرا ذهبًا مرصعة بالماس، ومائتان وثلاثون زنارا من الجوهر، ومائتان وستون «بازوند» مرصعة بالجواهر، وخمسة وثلاثون صندوق كتب مرصعة باليواقيت والمعدن، وسفرة صحون وثلاث صوان من ذهب وجميعها مرصعة، وعشر طاسات بأغطية وتحتها صوانيها، وعشر مباخر وعشرة قماقم ذهب مرصعة بالدر والجوهر، وخمسة وستون خاتمًا من الماس، ومائة وأربعة وأربعون خاتما من الياقوت الأحمر، ومائتا خاتم من لعل، ومثلها من الياقوت الأصفر والأزرق والزمرد الخالص، وسبعون وسادة كل واحدة بمائتي دينار، ومائتان وستون وسادة مرصعة بالجواهر، وستون قفلا ومفتاحا مرصعات بقطع ماس في كل قفل منها نحو ألف دينار، وقبضة ماس مقدار كف الإنسان لا نظير لها، وأربعة شماعدين من ذهب، وتحتها سفرها مرصعة بالجواهر قوموها بمائة ألف دينار، ومائة وخمسون خلعة صراصر كل واحدة منها تساوي مائة دينار، وثلاثمائة فروة سمور قيمة كل واحدة منها خمسمائة دينار، وأربعمائة فروة وشق قيمة كل واحدة ثلاثمائة دينار، وأربعمائة فروة ناقة وغيرها قومت كل واحدة بسبعين دينار، وثمانية أباريق كبيرة من نحاس أصفر في جوف كل إبريق منها مائة ألف دينار، وستة وسبعون كيسًا في كل كيس ثلاثة آلاف دينار، وثلاثة وثلاثون كيسًا في كل كيس منها اثنا عشر ألف

في تركته من غرائب. وهذا الفاتح هو الذي أمر بقتل أمراء اليمن ومشايخها، وكانوا جاءوه من بعيد للسلام عليه، فغرس الأحقاد في صدور اليمانيين على الترك قرونًا، وهكذا يقال في أحمد الجزار والي الشام وعكا: فإنه لم يبق على ثروة ولم يعفُ عن إنسان، ولو شئنا أن نعدد أمثالهما لما ضن التاريخ العثماني علينا بمئات سودوا صحيفته، وأكثرهم يقف الوقوف على الجوامع والمدارس، فقد قيل: إن سنانًا قام بأعمال خيرية قُدر المنفق عليها بمليوني جنيه ذهب بسكة زماننا منها جامع بدمشق، والجزار عمّر جامعًا بديعًا في عكا.

قال ريشاروود:[1] كان الولاة لعجزهم وضعف قوتهم يضطرون إلى الاتفاق مع أعيان البلد على تنفيذ أغراضهم، ويشاركونهم في دسائسهم وجرائمهم وسرقاتهم، ولم يكن بين موظفي الحكومة أحد يحق له أن يكاتب الحكومة المركزية إلا هؤلاء الولاة، وبديهي أنهم لا ينبئون الباب العالي بحقيقة الحالة الإدارية، ولذلك كانت الحكومة المركزية تجهل أحوال الولايات كل الجهل، وقال: إنه سادت المحاكم حالات رديئة مثل استماع شهادة الزور وتناول الرشوة وعمت الفوضى كل مصالح الحكومة، حتى صارت واردات الدولة مأكلا للمختلسين.

=

دينار، وثلاثمائة شمامة من العنبر إلى غير ذلك من الأمتعة والعود الخالص المختوم، وثمانية آلاف جمل، وألف بغل، وتسعمائة فرس وحصان لركوبه خاصة بسرج حرير، وما عدا الصيين والنحاس والبندق المجوهر والدروع والقامات والسناجق المذهبة وعدة «الشكار» مع طاساتها الذهب، وأشياء كثيرة لا يمكن حصرها.

وأمثال سنان كثير ممن جمعوا الأموال من دماء الأمة، ومنهم الوزير رستم الذي ولي الصدارة خمس عشرة مرة، وكان من وزراء سليمان القانوني، قال فيه مؤرخو الترك: إنه زاد في أموال الدولة قصر أن يغتني أيضا، فكان يملك ٨١٥ مزرعة و٤٧٦ طاحونًا و١٧٠٠ مملوك و٢٩٠٠ حصان و١١٠٦ جمال، ومن الحلي والجواهر ما لا يُقدر بمال وبعضه مما قُدر بأحد عشر مليونًا وربع مليون دوكا ذهب، ومن النقد مليوني دوكا ذهب، عدا ما صرفه على الأعمال الخيرية من جوامع ومدارس عمرها في فروق وروسجق وحماة.

(١) الإسلام والإصلاح تقرير لريشاروود.

وما كانت إدارة بقية بلاد العرب بأحسن مما كانت في الشام ومصر، ولا أكثرها من القوانين والتراتيب الإدارية، فالحجاز يحكمه أشراف مكة مع وال للدولة يتقاسمان المغانم فيئن الناس من الظلم، واليمن تتنازعها سلطتان سلطة بين عثمان في تهامة، وسلطة أئمة الزيدية في الجبال، والأتراك أبدًا هناك في حالة حرب واحتلال مؤقت، والدولة تنفي إلى اليمن كما تنفي إلى طرابلس الغرب من تغضب عليهم، وبالنظر لبعدها ما كان يرضى بالتوظف فيها إلا من ضاقت سبل الأعمال أمامه، فكان اليمانيون من هاتين الطبقتين في مصيبة، والبلاد تحكم بقواعد العشائر وعاداتهم ليس فيها طرق ولا مدارس ولا مصانع كسائر الولايات، وأخرب البلاد ما يشب فيها من حروب وغوائل دامت إلى أن عقدت الدولة مع إمام الزيدية في سنة ١٣٢٩هـ، معاهدة اعترفت به وبمذهبه وسلطته اعترافًا رسميًا، وسواحل اليمن كانت أبدًا في فوضى، ولم ينتشر الأمن في ربوعها إلا لما ارتبطت بحكومة الهند الإنجليزية، فأصبح لكل إمارة وناحية إدارة خاصة بها، ونجد لا شأن لقبائلها البدوية إلا أن تتقاتل، وكان الأمن مفقودا فيها كسائر البوادي، وأقر آل سعود وبعدهم آل الرشيد الأمن في ربوعها لما حكموها، وكان العراق بأيدي الولاة في الظاهر، وأيدي متزعمة القبائل في الحقيقة، حتى أصبح بعد عمرانه القديم بادية إلا قليلا، لولا بقع من مجموعات سكان تنزل أرجاء بغداد والبصرة والحلة والموصل وغيرها، وسلطة الدولة لا تكاد تتعدى الحواضر شأنها في كثير من الولايات العربية، والقاصية بأيدي أرباب الزعامات والإقطاعات، وأخذت بعض الولايات التي تولاها عظماء من رجال السلطنة في العهد الأخير تؤسس فيها قواعد الإدارة، وتكثر فيها مراكز الحكومة من أقضية وألوية، فقد أسسوا لواءين في جنوب الشام وشرقها: «لواء الكرك» و«لواء الزور»، فدخل عرب البادية في حياة الزراعة وخف اعتداؤهم بعضهم على بعض، وبطل الغزو أو كاد لاستلاب المواشي. ولما أ نشئت السكة الحجازية بين دمشق والمدينة بدأ الأمن يستتب والبادية تحس طعم السكنى، وعمرت على بعض جانبي الخط قرى ومزارع.

وفي الحق أن الدولة أنشأت، بعد تنظيم الولايات، ترسل ولاة ومتصرفين لا بأس باقتدارهم، ومنهم من كانوا يحاولون الإصلاح ما أمكنهم ويقرون العدل بعض الشيء،

ويؤمنون السبل بالقليل من القوات التي كانت لهم من الجند والدرك والشرطة، ومنهم من أنشأ مدارس وطرقًا كما فعل الوزير مدحت في العراق والشام، وقد كتب من دمشق في إصلاح الإدارة إلى الآستانة يقول: إن الأوامر التي تصدر من الآستانة إلى الشام محصورة في طلب المال والجند فقط، وبذلك بطل العمل بالقانون والأصول المتبعة، وفُتحت أبواب سوء الاستعمال، وما عدا بعض رجال من الموظفين أصبح كبار العمال، وصغارهم لا يلتفتون إلى غير مصالحهم فطرأ على المعاملات خلل، وبسوء تأثير ذلك فسدت أخلاق الناس، وكثر القتل والنهب والغارة على الأموال والعروض في كل مكان، واختل الأمن كل الاختلال، قال: وإذا ألقينا نظرة على واردات الدولة رأينا الخراج والأموال قد نزل ارتفاعها إلى النصف، وخربت مسائل الأعشار البلاد، وقل البدل العسكري - الجزية - كتب هذا قبل نحو ستين سنة والدولة آخذة في تقليد الغربيين في إدارة بلادها.

أما سائر الولايات والألوية المستقلة كبرقة وطرابلس وتونس وما إليها، فقد كان سلطان الترك فيه اسميًا، وكانت تقنع منها بخراج معين، وتقيم بها حامية، وتوسد أمهات الوظائف الكبرى إلى الأتراك شأنها في كل ولاية، ومنذ استولت على طرابلس بعد سنة ٩٧٢ه وقعت في أيدي جيشها الإنكشاري،[1] فاختل نظامها واستبدوا بالحكم ومدوا أيديهم إلى ما في أيدي الناس، وفرضوا على الأهالي ضرائب مما لا قبل لهم به، وكثر طغيانهم حتى اضطر كثير من رؤساء القبائل إلى الثورة عليهم في أزمان متتالية تخلصًا من حكمهم الجائر، وكان القضاة إذا مات الميت أرسلوا للوارث وطالبوه بدفع سدس ماله وسموا ذلك «فريضة»، وربما أفحش المقدر للأموال المورثة فقدرها بأكثر مما تساوي فيخرج بذلك الوارث من إرثه، وقد يمهل الوالي المعوزين من الفلاحين في أداء ما عليهم من الإتاوات، حتى إذا أدوا ما عليهم باعهم من قائد آخر وسلطه عليهم، ويزيدون في العشور حتى ليجعلون الكيلة توازي ثلاثًا من الكيلات المقررة لقسمة الحبوب، وهكذا في خَرْص الزيتون والنخيل، ومن نقص من شجره شيء ولو النصف

(١) التذكار فيمن ملك طرابلس وما كان بها من الأخبار لابن غلبون.

لا تُسمع شكواه ويُلزم بأداء ما كان يدفع على شجره قديمًا، وقد يجعلون خراج الأرض على الجماجم، ومنذ سقطت تونس (٩٣٥هـ) في أيدي العثمانيين أخذ العمال يتوارثونها، وظلت كأنها مستقلة تنجد الدولة في بعض أيام حروبها العظيمة بشيء من المراكب والجند، وفي تواريخ تونس أنه كان من هؤلاء العمال، ثم من أمرائها الحاليين من يعنون قليلا بتحسين الإدارة والجباية ويعمرون ما تشتد الحاجة إليه من المعالم، ونبغ فيها أواخر القرن الماضي الوزير خير الدين فأحيا مصانعها وزراعتها، ونشر محمد باي الثاني (١٢٧٦هـ) قانونًا دعاه عهد الأمان،[١] أطلق فيه حرية التدين للسكان على اختلاف مذاهبهم، وساوى بينهم في الحقوق العامة، وكفل للتونسيين حرياتهم وأموالهم وأعراضهم.

وكان الآغا في تونس على عهد الحكم التركي المباشر يجلس في الديوان ويقوم أكبر الشواش[٢] بين يديه والترجمان بإزاء الآغا، فإذا أخذوا مراتبهم قام خطيبهم فدعا للسلطان والعسكر وقُرئت الفاتحة، ثم يخرج مناديهم عند الباب يقول: من له دعوى فليدخل، فإذا دخل قابله الترجمان وتعرض القضية، فإن كانت من الأمور الشرعية ردوها إلى الشرع، وإن كانت قانونية فعلوا بآرائهم وبما جرت العادة به بينهم.

ولما ظهرت رتبة المفتي في المائة التاسعة، أصبحت أرفع من درجة القاضي، وإذا أشكل أمر على القاضي بعث إلى المفتي يسأله، والقضاة أتراك يجيئونها من بلاد الترك والغالب عليهم العجمة، فاحتاجوا إلى نائب يكون بين يدي القاضي، يكون بمثابة قاضي الخصومات، والقاضي التركي مقام قاضي الجماعة.

هذا ما قاله صاحب المؤنس، وهذه العجمة الغالبة على قضاة الترك التي أشار إليها كانت سببًا عظيمًا من أسباب سوء الإدارة، وسوء التفاهم بين الحاكم والمحكوم منذ الزمن الأطول، وكيف يفهم القاضي أو الوالي أقوال المتقاضين والشاكين إذا كان أعجميًّا، بل كيف يفهم مع عجمته الحكم الشرعي من كتب العرب، والشريعة عربية،

---

(١) تاريخ تونس لحسن حسني عبد الوهاب.

(٢) المؤنس في أخبار إفريقية وتونس.

وهل للوالي أو الشاويش أن يؤثر في نفوس من يتولى أمرهم إذا لم يستطع التفاهم معهم، بل أن يخطبهم إذا دعت الحال، وأنَّى لابن العرب أن يفهم كلام التركي في زمن ضعفت فيه أيضًا ملكته في لغته! ولذلك خرجت الدولة العثمانية من بلاد العرب، ومنها ما حكمته ثلاثة قرون، ومنها ما حكمته أربعة، وهي لا تعرف روح البلاد ولا روح أهلها.

وفي معلمة الإسلام[1] أنه كان من فتح الترك شمالي إفريقية وضع حد لتوسع دول النصارى فيها، وإنقاذ المسلمين في أرجائها من توسع الإسبان في استيلائهم على بعض بلدانها (١٦١٥م)، فأسس الترك مملكة تناولت بلاد الغرب الأوسط وتولاها «بكلربك» من قبل الدولة العثمانية، ولم يبقَ غير مدينة وهران بيد الإسبان، ولم تتناول سلطة الأتراك الفعلية في الجزائر غير محيط من الأرض، لا تتجاوز مساحته خمسة وسبعين ألف كيلو متر مربع، أو سدس بلاد الجزائر، وظل الباقي في أيدي أناس من المتغلبة، ومن القبائل المستقلة، ومنها ما يُدفع خراجًا للسلطنة، فلم يبق أمام الترك غير اتباع سياسة «فرق تَسد» بين القبائل والمتزعمين والبيوت المتغلبة، وكذلك كانت سياستهم مع الخاضعين لسلطانهم مباشرةً.

دام الحال على ذلك النحو ثلاثة قرون، والقتل يفشو في البادية والحاضرة، على مثال سائر الولايات العثمانية، ومن الولاة من كانوا يعينون من الآستانة إلى ثلاثين سنة، تعضد سلطانهم خمسة آلاف جندي إنكشاري، ثم تغلَّب بعض آغواتهم على الحكم، فلم يبق للوالي المعني من دار السلطنة غير سلطة اسمية، وكان عهد الآغوات عهد اضطراب وفتن ويلقى عامة هؤلاء الآغوات حتفهم بأيدي جند الإنكشارية، ولما ضايقت الدول البحرية الأوربية الجزائر لحملها على منع قرصان البحر من الإتجار بالرقيق، وكانت تجارته من أعظم أسباب غنى الجزائريين مدة ثلاثة قرون، بل من أهم موارد الحكومة في هذه الولاية، عاد الولاة يظلمون الرعايا في اقتضاء الجباية، أو يلقون أنفسهم في أحضان اليهود، يقترضون منهم الأموال ليصرفوها في إدارة البلاد.

---

(١) معلمة الإسلام، مادة الجزائر.

وكثيرا ما كانت الفتن تنتشر بين السكان لكثرة المغارم والمظالم، ومن سنة ١٦٧٢ إلى سنة ١٨٣٠ قُتل بيد الجند العثماني من الدايات أو الولاة في الجزائر ثمانية عشر واليًا، وكان الجند هم الذين يختارون الوالي في العهد الأخير، ويتمتع بسلطة واسعة ويعينه مجلس أو ديوان مؤلف من خمسة وزراء، يتولون مسائل المال والجندية والبحرية، وأملاك الدولة وغير ذلك. ودام هذا التخبط حتى جاء الفرنسيس واستولوا على الجزائر سنة ١٨٣٠ وجعلوها مستعمرة لهم، وهكذا بقي الفرق محسوسًا بين الأرياف وقواعد البلاد، وبين الأرجاء التي حكمتها الدولة بعض الشيء، والأصقاع التي نجت من سيطرة عمالها، كأن القرى والدساكر من غير هذا العالم، ومن قرن لا يُعد في هذه القرون.

وبعد فمهما قيل في فساد الإدارة العثمانية منذ القرن العاشر إلى الثالث عشر من الهجرة، فإن فجر القرن الرابع عشر انبلج عن إجماع الحاكم والمحكوم على قبح هذه الإدارة وإرادة الإفاقة من كابوسها صيانة للبلاد، ورأينا الدولة في آخر أيامها ترسل مفتشين لكشف أحوال عمالها في المالية والداخلية والقضاء والحربية وغيرها، ورأينا منهم طبقة صالحة في الجملة إذا بحثوا سقطوا لا محالة على الخلل المتسرب إلى الأوضاع الحكومية، وكانوا يضعون التقارير النافعة لما شاهدوا وحققوا، لكن التنفيذ كان قليلا، وندر أن يُؤخذ عامل مجرم بما يُقرر فيه، وغاية ما يناله من عقوبة أن يُنقل إلى ناحية أخرى، أو يُترك مدة بلا عمل ويُلقى الستار على جنايته أو جريمته، وكان من الصعب إذا كان للموظف حام يحميه إنزال العقوبة به ولو كان قاتلًا.

أما سرقة مال الدولة وتعريق لحم الملة فهذا مما لا يؤبه له كثيرا، وعلى هذا كان الناس في هذه الإمبراطورية العظمى بين ظالم ومظلوم، ينفذ فيها القانون على فقراء الرعية غالبًا، وقد يُستثنى من أحكامه من كان له شافع من ثروة وجاه وقرابة ونسب.

قال لاموش:[1] لئن كان في تنظيم الإدارة في المملكة العثمانية عيب فاحش الظهور لهو في صور التنفيذ لا في الأصول، ومنشأ النقص هو السلطة المطلقة الذاتية، التي

(١) تاريخ تركيا للاموش (بالفرنسية).

يتمتع بها الحكام فمن بعدهم، وبيع المناصب وجباية الضرائب، وشيوع الاختلاس في أموال الدولة، وفشو الرشوة، وإذا قيست إدارة العثمانيين بإدارة معظم الممالك الأوربية في ذلك العهد، رؤي في الإدارة العثمانية ترتيب وسلطة ثابتة هي أتم مما كان من نوعها عند غيرهم، وبهذه المركزية وبالإدارة المطردة كتب للملكة العثمانية، على ما كان لها من المشاكل الخارجية، أن تبلغ درجة عالية من القوة، وأن تحتفظ بها إلى آخر القرن التاسع عشر، وما منع الإسلام سلاطين العثمانيين من رعاية النصارى في المملكة، لما عرف من أن فتحهم الروم إيلي والآستانة، ثم فتح بلاد المجر قد زاد في عديد رعاياهم من النصارى، ومنهم العنصر المنتج العامل في الزراعة والتجارة والمال، ومنهم يُجبى قسم عظيم من ارتفاع الدولة.

وقال أيضًا: من سوء طالع تركيا أن جزءًا عظيمًا من القوانين الجديدة، لما عاقت العوائق عن تطبيقها، ظلت مكتوبة في الورق، فقيل بعد ذلك: إنه كان لتركيا قوانين جيدة ولديها من ضروبها شيء كثير، ولكن يعوزها التطبيق فقط. وقال جلال نوري:[1] إنا لنرى، والأسف ملء قلوبنا، أن جنسنا التركي ليس على استعداد كبير للإدارة؛ فقد وضعت أسس ترتيبات مهمة على عهد أورخان ومراد خداوندكار، فحالت إن قلة أهليتنا لها دون الاحتفاظ بها، وكان عجزنا في الإدارة محققًا، ولنا أن نقول: المسألة الشرقية بمعناها الحقيقي هي مسألة إدارة، أو بتعبير أصح مسألة قلة إدارة، ولولا فساد الإدارة ما وجدت روسيا، ومن لهن علاقة بالشرق من الدول سبيلًا إلى الدولة العثمانية ينفذن منه إلى إثارة العناصر المختلفة في السلطنة، وكل ما أصابنا ناشئ من خلل الإدارة، وباختلال إدارتنا قامت في العهد الأخير بعض العناصر العثمانية فنزعت إلى الاستقلال، ودفعت إلى تأليف إدارات مستقلة، وإنشاء حكومات قامت على السلطان القومي، وما احتفظت أمة قط بوحدتها وحياتها إلا بحسن إدارتها.

---

(١) تاريخ تدنيات عثمانية لجلال نوري (بالتركية).